

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٤٣

الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة هي أحد أهم بنود جدول الأعمال التي يجب النظر فيها بعناية فائقة لكي يضمن الحل الذي نصل إليه في نهاية المطاف شرعية وفعالية وشفافية على عمل مجلس الأمن. ونسعى إلى إصلاح يمكن المجلس من التصدي في الوقت المناسب للتحديات التي تواجه السلام والأمن، في ذات الوقت الذي يحول فيه دون التغييرات التي قد تبطل أساليب عمله أو تعوقها. وتجعل عملية اختيار الأمين العام وتعيينه مؤخرًا، علاوة على زيادة عدد الجلسات المفتوحة في أساليب عمل المجلس كفاءة تحقيق تلك الأهداف أكثر أهمية من ذي قبل.

وفيما يتعلق بمسألة فئات العضوية في المجلس، فإننا نشدد على ضرورة زيادة فئتي العضوية كليهما - الأعضاء الدائمين وغير الدائمين - لكي يصبح المجلس هيئة تمثيلية بالفعل ويجسد الحقائق الجيوسياسية الجديدة ويتصدى على نحو مناسب للحالات المدرجة في جدول أعماله. ونشيد في المقابل بالتقدم المحرز منذ آخر إصلاح تم لتلك الهيئة.

ومع ذلك، أكرر القول بأن الزيادة في العضوية الدائمة لا تعني بأي حال من الأحوال توسيع حق النقض. ونكرر في هذا الصدد، الإعراب عن التزامنا بمدونة قواعد السلوك بشأن تقييد استخدام حق النقض التي اقترحتها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي نحن عضو فيه، إلى جانب الإعلان السياسي المشترك بين فرنسا والمكسيك الذي حظي بتأييد الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس. ونناشد الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرة إلى القيام بذلك.

وتضمنت الوثيقة بشأن عناصر التقارب التي تمخضت عنها المفاوضات الحكومية الدولية في سياق الدورة الحادية والسبعين

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1737094 (A)



ونحن نعلم أن العديد من الدول الأعضاء تعتقد أن المفاوضات الحكومية الدولية قد ناقشت مسألة إصلاح الأمم المتحدة لفترة طويلة جداً، ولم تحقق أي نتائج تذكر، والآن لا يمكننا تحقيق تقدم كبير سوى من خلال مفاوضات تستند إلى نص. ونقر بوجود اختلافات في الرأي بشأن الكيفية التي ينبغي لنا من خلالها إجراء مفاوضات، وبشأن النص الذي ينبغي أن يوفر الأساس للمناقشات. ولا تزال الولايات المتحدة مفتوحة على جميع أنواع المفاوضات ضمن إطار المفاوضات الحكومية الدولية، ما دامت تساعدنا على التوصل إلى ما يلزم من توافق في الآراء على نطاق واسع للتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح المجلس. وأياً كان المسار الذي تتبعه المفاوضات الحكومية الدولية، يجب علينا أن نكفل أنها تعزز فعالية مجلس الأمن وكفاءته، وتتيح المجال أمامنا لتعالج بمزيد الفعالية التحديات الملحة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان.

ولكي ينجح الإصلاح، يتعين أن تحظى قراراتنا بأوسع توافق ممكن في الآراء. ولتحقيق ذلك، ستدعم الولايات المتحدة مقترحات معقولة لتوسيع محدود للمجلس، في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وينبغي عن النظر في تحديد أي عضوية دائمة جديدة، أن يؤخذ بعين الاعتبار قدرة الدول المرشحة على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين واستعدادها للقيام بذلك، وعلى تحمل المسؤوليات الكبيرة المترتبة على العضوية في مجلس الأمن. ونواصل معارضتنا لأي توسيع أو تعديل لحق النقض.

إن رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية يحظون بتأييد الولايات المتحدة، إذ نعمل مرة أخرى من أجل التوصل إلى إيجاد حل شامل يمكن أن يضمن أوسع تأييد من الدول الأعضاء.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة.

(القرار ٥٥٣/٧١) التي شاركت فيها شيلي توجيهات بشأن كيفية المضي قدماً بالمفاوضات على أساس نص متفق عليه، الأمر الذي يتطلب قدراً أكبر من المرونة والانفتاح من جانب الدول الأعضاء.

ونعرب في ذلك الصدد، عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به الممثلان الدائم لرومانيا وتونس، السفيران يون جينغا ومحمد خالد الخياري، على التوالي، بصفتهم الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابقة. ونتمنى لخلفهما - الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، السفير كاها إماندزه ولانا زكي نسبية - النجاح في السعي إلى التوفيق بين المواقف أملاً في التوصل إلى نص تفاوضي يتضمن العناصر المتفق عليها بصورة مشتركة.

السيدة فرينش (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تتطلع الولايات المتحدة إلى جولة أخرى من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أرحب بالرئيسين المشاركين الجديدين السفيرين نسبية وإماندزه، اللذين نتطلع إلى توجيههما وإشرافهما على عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للسفيرين جينغا والخياري على قيادتهما بصفتهم الرئيسين المشاركين للعملية في العام الماضي. وقد كان لقيادتهما لورقة الدراسة والتفكير بشأن المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن الفضل في حشد جهودنا المشتركة نحو تحقيق التقارب المنشود. ويشكل السعي إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها حدوث التقارب في وجهات نظر الوفود خطوة منطقية صوب التوصل إلى توافق واسع في الآراء، وهو عنصر هام للغاية في جهودنا الإصلاحية.

كما نشكر زملاءنا من الدول الأعضاء على الإسهام في هذه الوثيقة، التي تقدم لمحة عامة مفيدة عن حالة المناقشات في إطار المفاوضات الحكومية الدولية.

نؤمن بقوة أنه ينبغي ألا نخشى معالجتها، إن كنا نريد إنهاء زيادة تسييس حق النقض. إن حق النقض يستتبع مسؤولية هائلة وعُمَلته هي الأرواح البشرية. ويمكن لأي مبادرة ترمي إلى كفالة استخدامه الحضيف أن تعوّل على دعمنا.

وأخيرا وليس آخرا، ترى بولندا أن الشفافية وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات بشأن عملية صنع القرار في المجلس هي شرط أساسي لاستعادة الثقة في القانون الدولي وعنصر لا غنى عنه في تعزيز مشاركة الجماهير الدولية في التسوية السلمية للنزاعات.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تأييد بولندا الثابت لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. ونحن لا نزال مقتنعين بأن من الأهمية بمكان مواصلة الحوار فيما بين الدول الأعضاء إذا أردنا تحقيق الهدف المتمثل في ضمان قدرة المنظمة على مواجهة التحديات التي تتعاظم دوما.

السيد شان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/72/PV.41). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نحن نقدر مشاركتكم في العملية، سيدي الرئيس، ونرحب ترحيبا حارا بالسفيرين نسيبة وإماندزه بصفتيهما الجديدتين كرئيسين مشاركين. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق معهما في الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا للرئيسين المشاركين السابقين على ما بذلاه من جهود من أجل إيجاد مجالات تقارب كي يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

إن إصلاح مجلس الأمن هي مسألة ذات أهمية عالمية وتؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الأجيال الحالية والمقبلة. إننا ندعو إلى إصلاح مجد ومبدئي من شأنه جعل المجلس أكثر ديمقراطية

في البداية، ترحب بولندا ترحيبا حارا بتعيين السفيرة لانا زكي نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسفير كاها إماندزه ممثل جورجيا، كرئيسين مشاركين جديدين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس. أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر الرئيسين المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير يون جينغا، ممثل رومانيا، والسفير محمد خالد الخياري، ممثل تونس، على عملهما الهام وعزمهما الثابت على جسر الانقسامات التي لا تزال قائمة بين الدول الأعضاء.

وبما أنه يجري النظر في البدء الوشيك لجولة أخرى من المفاوضات الحكومية الدولية، أود أن أؤكد مجددا دعم بولندا القوي للعملية، وأن أتشاطر بعض الملاحظات مع الجمعية بشأن الأولويات التي نراها في المستقبل.

ويأتي مجلس الأمن في صميم النظام الدولي. وبوصف بولندا عضوا منتخبا حديثا، فإنها ترى أن البيئة الدولية تزداد تعقيدا. إن انتشار النزاعات وطابعها العابر للحدود الوطنية تجعل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أكثر أهمية.

وانطلاقا من مجالات التقارب التي تم تحديدها في الدورة الأخيرة في ورقة أفكار للتأمل، ما زلنا ملتزمين بالسعي إلى توسيع مجلس الأمن بحيث يصبح أكثر تجسيدا لحقائق عالم اليوم. وينبغي أن يكون صوت جميع المجموعات الإقليمية مسموعا في المناقشات والقرارات ذات الأهمية الحيوية. وفي هذا السياق، ما زلنا نؤيد الاقتراح الداعي إلى مقعد إضافي في مجلس الأمن عن مجموعة دول أوروبا الشرقية - وهي أكثر المجموعات التي شهدت زيادة في عضويتها في العقود الأخيرة.

كما أننا نتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن حق النقض، وهو ليس أكثر المسائل تعقيدا المسائل فحسب، بل علينا أن

ونود أن نشكر السفيرين يون جينغا ممثل رومانيا ومحمد خالد الخياري ممثل تونس على عملهما الدؤوب وتفانيهما أثناء الدورة الماضية.

وعلى نفس المنوال، نغتنم هذه الفرصة لنشيد بتعيينكم، سيدي الرئيس، للممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، السفيرين كاها إمنادزه ولانا زكي نسيبة، الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ونتمنى للسفيرين الموقرين كل النجاح في عملهما. وتؤكد لهما بلدي على تأييدنا القاطع للتعاون خلال الدورة الحالية من المفاوضات.

ويرى بلدي أن عملية إصلاح مجلس الأمن تستحق أن تؤخذ على محمل الجد وبمسؤولية. ونعتقد أنها تتيح لنا الإعراب عن إمكانية تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر فعالية وتمثيلاً، بهدف تحسين قدرتها على الاستجابة بفعالية وجدية للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وتتيح لنا هذه الدورة الجديدة فرصة متجددة وطموحة، مما يجعلنا قادرين على تحقيق مجلس يتسم بالمزيد من المسؤولية والشفافية والشمول. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لكي نتفق على إصلاح يملك القدرة على التكيف مع السياق الجيوسياسي الدولي الحالي والتغيرات المستمرة التي تجلت في هذا السياق، مما يسلط الضوء على مبادئ الديمقراطية والتمثيل والتي كانت ولا زلنا نعتبرها حجر الزاوية في المنظمة.

ونبني موقفنا على هذا الأساس، المبين في ما أعرب عنه ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/72/PV.41)، التي تقترح زيادة في عدد مقاعد مجلس الأمن، ولكن في فئة الأعضاء غير الدائمين وحسب، مع خيار مقاعد طويلة الأمد وإمكانية إعادة الانتخاب مباشرة والمزيد من التمثيل الإقليمي. وبهذه الطريقة، سيكون السكان الأفارقة هم الذين يحظون بأكثر عدد من المقاعد. ومن شأن ذلك أيضاً توفير المزيد من الفرص لمشاركة البلدان الصغيرة والدول

وتمثيلاً وفعالية وشفافية، وقبل كل شيء، مجلس أكثر خضوع للمساءلة. ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس. إن العضوية الدائمة وآلية حق النقض تقدمان تفسيراً واضحاً لتقاعس مجلس الأمن، وهي الحالة التي يلزم تصحيحها، ولكن ليس من خلال تعزيز آلية العضوية الدائمة أو حق النقض. وفي الواقع، ليس واضحاً على الإطلاق لنا الكيفية التي ستُعزز بها مساءلة المجلس من خلال إضافة أعضاء دائمين جدد أو توسيع نطاق حق النقض.

ولأولئك الذين يطمحون إلى خدمة قضية صون السلم والأمن الدوليين لفترات أطول، نقترح، نحن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، فترة عضوية أطول مع إمكانية إعادة الانتخاب. ومن الناحية المثالية، ينبغي إلغاء حق النقض. فليس هناك ما يبرر أن يمتلك بعض الأعضاء هذا الحق في حين أن البعض الآخر لا يملكه. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام التصويت السلبي في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. وفي المجلس الذي سيجري إصلاحه، لا بد من المزيد من التمثيل العادل للمجموعات الإقليمية، ونظام تناوب عادل، بما في ذلك تعزيز إتاحة الفرص للفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. غير أن أساليب العمل والعلاقة مع الجمعية العامة لا تقل أهمية، لأنها تحدد الديناميات اليومية للمنظومة.

ويتطلع وفد بلدي إلى المشاركة البناءة في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة لتحقيق التقدم على أساس المبادئ المذكورة، الأمر الذي من شأنه معالجة أوجه قصور النظام الحالي وتعزيز شرعية مجلس الأمن.

السيد ميندوثا غارميا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

سيدي الرئيس، يشكركم وفد بلدي مرة أخرى على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن التمثيل والعضوية في مجلس الأمن. ونؤيد البيان الذي أدلى به سعادة الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/72/PV.41).

الرئيسية، لصالح السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ونأمل أن نحقق منظمة أكفأ تستجيب بشكل ملائم للبيئة العالمية الحالية وهدفها الأساسي هو الرفاه العام لجميع الدول الأعضاء فيها.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم في البداية، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن البند ١٢٢، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن".

ونرحب بتعيين الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة الرئيسيين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، ونؤكد لهما دعمنا الكامل. ونشيد أيضاً بالمساهمة التي قدمها سلفاهما، الممثلان الدائم لرومانيا وتونس.

إن اهتمام المجتمع الدولي بإصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن أمر واضح. وهو ينشأ من التهديدات والتحديات التي يواجهها العالم اليوم ومن مهام مجلس الأمن، الذي منحه الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، طالبة إليه التصرف نيابة عنها، كما نص ميثاق الأمم المتحدة. وكان الرأي العام هو أن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح لكي يجسد الحقائق الحالية ويكفل الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة في عمله.

وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أيد رؤساء الدول والحكومات التعجيل بإصلاح مجلس الأمن، باعتباره عنصراً أساسياً في الجهد الشامل لإصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلاً وكفاءة وشفافية، وبالتالي زيادة تعزيز فعاليتها وشرعيتها وتنفيذ قراراتها. وننوه بالتقدم التدريجي في المفاوضات الحكومية الدولية والمشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء في العملية، على الرغم من اتساع الاختلافات والخلافات المتبقية بشأن الجوهر. وينبغي أن تبني عملية المفاوضات على العمل

الجزرية الصغيرة. إننا نؤمن بضرورة إيجاد الظروف الحقيقية، كي يتسنى لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة متساوية للمشاركة داخل المجلس.

وفي السياق نفسه، لا يمكننا أن نرجى مسألة حق النقض. فحتى الآن، يوض استخدام حق النقض مصداقية المجلس في قراراته وأدى إلى الحد من المسؤولية عن حماية الفئات الأكثر ضعفاً، فضلاً عن الحد من قدرته وفعالته في تحقيق السلم والأمن العالميين. وقد دعت كوستاريكا في مناسبات متعددة إلى حظر استعمال حق النقض، لا سيما في الحالات التي تنطوي على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، تمشياً مع مدونة قواعد السلوك التي اقترحتها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي حظيت حتى الآن بتوقيع ١١٤ دولة والتي نكرر تأييدنا الصريح لها. ونؤيد أيضاً المبادرة الفرنسية - المكسيكية. وهذه الأسباب، تعتقد كوستاريكا أن ميزة حق النقض ينبغي ألا تمتد لتشمل أي أعضاء جدد في المجلس، إذ نعتقد أنها تولد التفاوت وتقيد صنع القرار وتسبب الجمود، مما يؤثر سلباً على فعالية المجلس.

ونتيجة لما تقدم، ناشدنا البلدان مراراً وبكل احترام لابتعاد عن المواقف التي تركز على زيادة فئة الأعضاء الدائمين الذين لهم حق النقض، وهو ما يتعارض في رأينا مع الدعوة إلى الديمقراطية والتناوب والشفافية، التي نريدها جميعاً. ولذلك أدعو الجمعية إلى النظر في موقف وسطي يسمح لنا بأن نتناول المناقشات في نهاية المطاف على أساس نقاط تقارب، والتي دأبنا حتى الآن على تحديدها ونحن على اقتناع بأننا يمكن أن نواصل البناء عليها.

ينبغي أن تكون العملية السنوية للمفاوضات الحكومية الدولية، كما قلنا من قبل، ممارسة للمرونة والالتزام وبناء توافق الآراء. وإن كوستاريكا على استعداد لمواصلة الحديث والنظر في المواقف الوسطية حيث لدينا العامل المحرك الرئيسي فيها هو تحقيق مجلس أمن ممثل تمثيلاً حقيقياً وفعالاً في الاضطلاع بمهامه

غير الأعضاء في المجلس. ونحيط علماً على نحو إيجابي ببعض التطورات في هذا الصدد. وينبغي أن يكون مجلس الأمن هيئة أكثر تعاوناً، مع الأخذ في الاعتبار أن الأعضاء الدائمين والمنتخبين في المجلس يتحملون المسؤولية الجماعية عن السلم والأمن الدوليين.

وثمة مسألة هامة أخرى هي تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وغني عن القول إن عدم إيلاء المجلس الاهتمام الكافي لما يبدو أنه تجاهل وإساءة تفسير لقراراته التي تتضمن مطالب ملزمة لا يمكن أن يشكل ممارسة مقبولة في أساليب عمله. ومن غير المقبول استمرار أعمال العدوان المسلح على دول ذات سيادة وما ينجم عن ذلك من احتلال عسكري لأراضيها على الرغم من قرارات مجلس الأمن. أما بخصوص العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فمن الضروري أن يؤدي كل من الجهازين المهام المنوطة به من أجل الحفاظ على التوازن والتكامل الواجبين، بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أشدد على أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يقرره عموم الأعضاء من خلال مفاوضات حكومية دولية تتسم بالشمول والشفافية، وينبغي أن يعالج مواقف وشواغل جميع الدول الأعضاء. وتتطلع أذربيجان إلى المشاركة البناءة في تلك العملية.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أثنى على الدور القيادي الذي اضطلع به الممثلان الدائمون لتونس ورومانيا بصفتهم الرئيسيين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحادية والسبعين، وأرحب بتعيين الرئيسيين المشاركين لهذا العام، وهما الممثلان الدائمون لجورجيا والإمارات العربية المتحدة واللذان أعرب لهما عن أطيب تمنياتي وعن دعمي لهما في المهمة الصعبة التي تنتظرهما.

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تعتقد البرتغال أن العملية ينبغي أن تكون جامعة وشاملة وشفافة، وأن تنجم عن

الذي أنجز بالفعل، بغية زيادة التقارب وضمان أوسع قدر ممكن من القبول والدعم السياسيين.

حلقت فقت المناقشات التي جرت أثناء الدورة السابقة نتائج هامة، على النحو الوارد في الصيغة الأخيرة لعناصر التشابه والقضايا تحتاج إلى مزيد من البحث بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة. ويجدون الأمل في أن تسهم تلك النتائج في دفع المفاوضات الحكومية الدولية قدماً وتحقيق الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه لمجلس الأمن.

إن توسيع عضوية مجلس الأمن، مع الحفاظ على الفعالية التشغيلية لعمل المجلس، يمكن أن يتاعد على تعزيز سلطته لضمان قدر أكبر من الشرعية، شريطة أن يكون هذا التوسيع على أساس التوزيع الجغرافي العادل، مع مراعاة التمثيل العادل للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الصغيرة، فضلاً عن المناطق والمجموعات غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما من مجموعة دول أوروبا الشرقية. ونؤيد زيادة عضوية أفريقيا وتحسينها في مجلس الأمن.

ينبغي أن يسير إصلاح مجلس الأمن جنباً إلى جنب مع تحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار. ونشيد باعتماد مجلس الأمن مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2017/507) في ٣٠ آب/أغسطس. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود في هذا الاتجاه، بما في ذلك من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، من أجل تعزيز كفاءة المجلس وشفافيته، فضلاً عن تفاعله وحواره مع غير الأعضاء بالمجلس. ونعتقد أن هذه الجهود سوف تعزز أيضاً إصلاح مجلس الأمن ذاته. وفي الواقع، هناك الكثير مما يتعين القيام به، وأسباب بقاء النظام الداخلي للمجلس مؤقتاً منذ عقود غنية عن البيان.

ومن المهم أن تُمنح العضوية الأوسع للأمم المتحدة المزيد من الفرص لإسماع صوتها. وبعيداً عن المناقشات المفتوحة، توفر الجلسات التفاعلية غير الرسمية أيضاً فرصاً للحوار مع الدول

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشرك الوفود الأخرى التي سبقني في تقديم خالص التهئة لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويرحب وفد بلدي، سيدي، بتعيينكم الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونؤكد لهما الدعم الكامل من وفد بوتسوانا.

السيد الرئيس، إن عقدكم هذه الجلسة في مرحلة مبكرة من رئاستكم يدل على حرصكم والتزامكم ببدء المفاوضات الحكومية الدولية. كما أحيي الرئيسين المشاركين لقبولهما تلك المسؤولية المُشرفة وأتعهد بدعم وتعاون وفد بلدي بصورة كاملة في جهودهما الرامية إلى المضي قدما في المفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة للغاية، المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ فترة طويلة جدا.

كما تؤيد بوتسوانا البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/72/PV.41).

وتؤكد بوتسوانا من جديد التزامها بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إنزولويني وإعلان سرت، الأمر الذي يتطلب، أولا، أن تشارك أفريقيا مشاركة كاملة في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، وهو جهاز صنع القرارات الرئيسي المكلف بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إنه يقتضي التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن، بما في ذلك تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين مع جميع الصلاحيات والامتيازات التي يحظى بها الأعضاء الدائمون، بما في ذلك حق النقض وتخصيص خمسة مقاعد غير دائمة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن سيجعل المجلس أكثر شمولا وديمقراطية وتمثيلا لجميع مناطق العالم، وبالتالي تصحيح الظلم التاريخي الناشئ عن استبعاد القارة الأفريقية من

توافق آراء أوسع نطاقا، وليس بمجرد أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة على النحو الذي يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة. وترى البرتغال، ضمن بنود أخرى، أن من المهم إيلاء الاعتبار لزيادة عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين على السواء. وفي رأينا، وبغية تعزيز سياسة الشمول دون التأثير على الكفاءة، ينبغي ألا تشمل زيادة عدد مقاعد الأعضاء الدائمين الجدد المحتملين حق النقض.

ونعتقد أيضا أن استحداث أي فئة إضافية، بخلاف فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة الحاليين، لن يسهم في فعالية عملية صنع القرار. وينبغي أن يشمل إصلاح مجلس الأمن أيضا التحسين المستمر لأساليب عمله. وكانت البرتغال أحد الداعين إلى تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١٢، بصفتها عضوا غير دائم في المجلس ورئيس الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكذلك من خلال مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

إن مجلس الأمن، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بمسؤوليات أكبر في مجال السلم والأمن الدوليين، بحاجة إلى إصلاح يعكس حقائق عالمنا اليوم. وكما ذكر رئيس وزراء بلدي في المناقشة العامة لهذا العام (انظر A/72/PV.8)، تعتقد البرتغال أنه ينبغي أن تُمثل القارة الأفريقية تمثيلا كافيا في كلتا الفئتين. وفيما يتعلق بالقارات الأخرى، نعتقد أن البرازيل والهند بلدان لا يمكن تجاهلهما في هذا الصدد. وفي إطار تنفيذ مبدأ التناوب، علينا أيضا كفاءة إتاحة فرص للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجدوننا الأمل في أن تشكل هذه العملية فرصة لزيادة التركيز على ما يمكن أن يوحدنا وبناء أرضية مشتركة أوسع نطاقا وبذل مزيد من الجهود من أجل التوصل إلى توافق آراء شامل.

في الختام، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لجهودكم ولأنكم كرستم قيادتكم للعملية الحكومية الدولية. ومن جانبنا، نحن على استعداد للمشاركة بنشاط وبصورة بناءة في تلك العملية.

ذات الصلة، التي تسعى إلى معالجة مسألة التوزيع العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

السيد بن الصديق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أكرر ما أعرب عنه السفير أديكالي فوداي سوماه، ممثل سيراليون، منسق لجنة العشرة - باسم مجموعة الدول الأفريقية، التي نؤيدها - من تقدير للاهتمام الذي أوليتموه، سيدي الرئيس، لمسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن. إننا نقدر الجهود التي بذلها الرئيس المشارك السابقان للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابقة، السفيران محمد خالد الخياري ويون جينغا ممثلا تونس ورومانيا، على الترتيب. ونرحب ترحيبا حارا بالرئيسين المشاركين الجديدين، السفيرين كاها إمنادزه ولانا زكي نسيبة، الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، على الترتيب، وندعمهما دعما كاملا في الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية.

إننا مقتنعون بضرورة تحقيق إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة يعمل على الحفاظ على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، تمشيا مع المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي ما زال يشكل الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يكون شاملا وأن يعالج جميع المسائل الموضوعية المتعلقة بالمسائل العضوية والتمثيل الإقليمي وجدول أعمال المجلس وأساليب عمله وعملية صنع القرار، بما في ذلك حق النقض، في جملة أمور؛ وينبغي لهذا الإصلاح أن يحظى بقبول الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن. كما نشدد على الأهمية الحاسمة للترابط بين المجموعات الخمس القابلة للتفاوض.

ونكرر ونشدد على أن الوثيقة الإطارية التي عمت في تموز/ يوليو ٢٠١٥، والتي تعكس جميع المواقف المختلفة، ينبغي أن تظل هي المرجعية الرئيسية فيما يتعلق بمسعى المفاوضات الحكومية الدولية. وبالفعل، يعتقد وفد بلدي أنه لا يمكن تناول

فئة العضوية الدائمة، فضلا عن نقص تمثيلها في فئة العضوية غير الدائمة.

وكما أشار المتكلمون السابقون، فإن المفاوضات الحكومية الدولية قد طال أمدها بسبب تعقيدات المسائل المتعلقة بفعلي العضوية ومسألة حق الفيتو والتمثيل الإقليمي وحجم المجلس الموسع وأساليب عمل المجلس والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. ويسرنا أن نلاحظ أنه قد حدث في السنوات الأخيرة تقارب في الآراء بشأن بعض المواقف والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، وأن الموقف الأفريقي الموحد ما زال يحظى بتأييد عبر إقليمي من جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وثمة توافق واسع في الآراء على ضرورة أن يجسد إصلاح مجلس الأمن الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. كما يُعتقد على نطاق واسع أن الإصلاحات ستعزز مساهلة المجلس وشفافيته وشرعيته وفعاليته في صون السلم والأمن الدوليين. والنتيجة المرجوة هي كفالة التمثيل العادل والمنصف للدول الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم. بيد أن هناك آراء متباينة بشأن حجم ونطاق وطرائق توسيع المجلس والاحتفاظ بحق النقض.

وفي هذا الصدد، نحث الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن في عملية الإصلاح. وينبغي للدول الأعضاء، كي تمضي بالمفاوضات الحكومية الدولية قُدما، أن تواصل الاستفادة من الوثائق الختامية التي صدرت أثناء الدورات التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين للجمعية العامة.

وكذلك من المرغوب فيه، بل من الضروري، أن تتخذ الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية مواقف مرنة وبناءة يمكن أن تساعد في الدفع قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية.

بهذه الملاحظات القليلة، أختتم بياني مؤكدا مجددا على التزام بوتسوانا بالمقرر ٥٥٧/٦٢ وسائر قرارات الجمعية العامة

الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن. فقد كان وفد بلدي يتوقع أن يشدد الرئيسان المشاركان على أن الموقف الأفريقي الموحد قد حظي بقبول سياسي واسع النطاق خلال المفاوضات الحكومية الدولية الحالية، الأمر الذي يدفع إلى الحاجة إلى أن تخصص مقاعد لقارتنا في كلتا فئتي المجلس الدائمة وغير الدائمة. إننا نتطلع إلى مواصلة النقاش في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. كما نتطلع إلى الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع، ونأمل في أن تستند إلى التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

إننا نقف على أهبة الاستعداد، كجزء من المجموعة الأفريقية ومجموعة الدول العربية، للمشاركة البناءة معكم، سيدي الرئيس، ومع الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية، وجميع أعضاء الأمم المتحدة من أجل المضي قدما بعملية المفاوضات الحكومية الدولية نحو الإصلاح الشامل، على النحو المنصوص عليه في المقرر ٥٥٧/٦٢. إننا نهدف إلى تحقيق التمثيل الجغرافي العادل وإلى زيادة في عضوية مجلس الأمن، مع توسع في الفئتين كليهما، وبالتالي المساهمة في تعزيز شرعية قراراته في نظر سائر الأعضاء والرأي العام الدولي.

ونحن نؤمن بمجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية، مع تعزيز سلطته وفعالته، في نهاية المطاف، بحيث تتسم مناقشته بقدر أكبر من الشفافية والشرعية. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي أن تبت المفاوضات الحكومية الدولية على الإنترنت، كما هو الحال الآن في مناقشات الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): يرحب وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بقرار رئيس الجمعية العامة بتعيين الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات

مسألة توسيع حجم مجلس الأمن من دون دراسة فئتي العضوية، لأن توسيع المجلس في واحدة من فئتيه الدائمة وغير الدائمة أو في كليهما سيؤثر بلا شك في حجمه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع حجم المجلس سيؤثر بلا شك على مسألة التمثيل الإقليمي العادل. بعبارة أخرى، يجب علينا، من أجل تصحيح الاختلال الحالي في مجلس الأمن، أن نوسع حجمه ونراعي الظلم التاريخي الذي مورس لفارة طويلة ضد القارة الأفريقية. وهذا يفسر الحاجة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، بدلا من الإصلاح الانتقالي.

ومن غير المقبول، في السياق الدولي الحالي أن تكون قارتنا، أفريقيا، هي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة. وهي في الوقت نفسه، ممثلة تمثيلا ناقصا في فئة الأعضاء غير الدائمين في المجلس. ولذلك، فإننا سنواصل المطالبة بتخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين لأفريقيا مع جميع اختصاصات وامتيازات العضوية الدائمة، وكذلك ما مجموعه خمسة مقاعد غير دائمة. وينبغي عدم استغلال مسألة اختيار هؤلاء الممثلين من قبل بعض أصحاب المصلحة؛ فهو قرار سيادي يرجع اتخاذه إلى الدول الأعضاء الأفريقية؛ وأذكر الجمعية بأن للاتحاد الأفريقي آلياته المختصة المكلفة باختيار المرشحين للعمل في المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإننا نشدد على أهمية تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونعيد التأكيد، فيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية العامة والمجلس، على أنه على الرغم من أن التعاون الوثيق مطلوب، يجب أن تضطلع كل هيئة بما عليها من ولاية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على التوازن والكفاءة في الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ويؤسف وفد بلدي أن ورقة القواسم المشتركة والمسائل التي يتعين مواصلة النظر فيها من الدورة السابقة لم تجسد تماما

عملية موضوعية استنادا إلى مشروع نص متفاوض عليه لتحقيق نتائج ملموسة.

وفيما يتعلق بمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن التي لا مناص منها، فإننا نرى أنه ينبغي أن تكفل عملية الإصلاح شمول البلدان النامية، وخاصة البلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط. وينبغي أن يشمل مجلس الأمن الموسع مختلف الحقائق الجغرافية والسياسية والثقافية، وخاصة في العالم النامي، مع الأخذ في الاعتبار بضرورة تمثيل التطلعات التاريخية لأقاليمنا. وبالمثل، تعرب فنزويلا عن اهتمامها باحتمال تعديل الميثاق بحيث يصبح ممكنا إعادة انتخاب الأعضاء غير الدائمين في المجلس لفترة لا تتجاوز سنتين متتاليتين.

ويعني استمرار عدم الاتساق في أساليب عمل مجلس الأمن أنه لا يسعنا تأجيل اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تكفل زيادة مشاركة الدول الأعضاء في مناقشات المجلس، بما يسمح بأخذ آراء الدول الأعضاء في الاعتبار خلال عملية صنع القرار. وإن من التناقض أن السلام مسألة تؤثر على عموم العضوية في المنظمة، في حين لا تدرج البنود التي يمكن مناقشتها بشكل مفتوح في جدول أعمال المجلس بسبب المعارضة الشديدة لذلك من بعض الأعضاء الدائمين. وينبغي أن تكون الجلسات المفتوحة هي القاعدة وليست الاستثناء كما هو عليه الحال للأسف.

وبالمثل، فإن هناك آثارا سلبية تترتب على أساليب عمل المجلس بسبب عدم توفر مجموعة من القواعد الإجرائية المحددة، وكذلك الطابع المؤاتي لعمليات هذا الجهاز وفقا لمصالح بعض الأعضاء الدائمين. ولذلك السبب، فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الداخلي النهائي، حتى يتسنى للمجلس أن يعمل بروح من الإنصاف والتوازن والشفافية.

وعلاوة على ذلك، لن يفوت علينا الإعراب عن شعورنا بالقلق إزاء إساءة استخدام الجزاءات التي يتم اللجوء إليها في

العربية المتحدة رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. إننا نعرب عن دعمنا الكامل لهما للإسهام في تحقيق تقدم موثوق به بشأن مسألة يمثل هذه الأهمية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وبالمثل، نعرب عن تقديرنا للممثلين الدائمين لرومانيا وتونس على ما اضطلعوا به من أعمال في إطار المفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة الماضية.

إن تعقيد التحديات المطروحة في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان يتطلب تجديد وتعزيز المنظمة بما يتيح للأمم المتحدة توفير القدر الكافي من الاستجابات السياسية من أجل النهوض بحلول فعالة وحسنة التوقيت.

وبناء على ذلك، يعدُّ الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أحد الركائز الرئيسية لتلك العملية التي يجب علينا الالتزام بها لضمان نجاح جهودنا. ويجب أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية، فضلا عن تجسيده للوضع العالمي الراهن.

وبالرغم من احتمال وجود اتفاق تام بين الدول الأعضاء على ضرورة إصلاح مجلس الأمن، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق خلال ما يزيد على مدى عقدين من الزمن منذ أن أدرجت هذه المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٩٤. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي نحو التوصل إلى اتفاق على هذه المسألة ذات الأولوية. ويؤدي توقف المفاوضات ذات الصلة إلى تقويض مصداقية العملية، ويثير الشكوك في رغبة بعض أعضاء الأمم المتحدة على العمل لأجل إصلاح المجلس وفق رؤية تستند إلى تحقيق النتائج الملموسة. ولذلك فإننا نرى أننا بحاجة إلى التفكير في ما أنجز حتى الآن وندعو إلى إبداء مزيد من العزم السياسي في هذه المسألة. وفي هذا السياق، ترى فنزويلا، بعد مضي ٢٠ عاما من المناقشات، أننا قد بلغنا مرحلة متقدمة بما فيه الكفاية للدعوة إلى إطلاق

وبالتالي فإن الولايات المتحدة تواصل استخدام صلاحياتها بصفتها أحد الأعضاء الدائمين، غير أنها تشوه بذلك الأهداف التي أنشئ لأجلها مجلس الأمن، علاوة على تشويه علة وجوده نفسها. وبدلاً من أن يكفل المجلس صون السلم العالمي ويسهم في التسوية السلمية للنزاعات، أصبح المجلس نفسه متواطئاً مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وضالعا في زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحين لا تحظى الولايات المتحدة بتأييد مجلس الأمن، فإنها تعمل على أساس أحادي مثلما فعلت بتدخلها العسكري غير المشروع في العراق والذي ترتبت عنه عواقب مروعة ما زال السكان في الشرق الأوسط يعانون منها إلى اليوم.

واليوم، استخدم الممثل الدائم للولايات المتحدة هذا المنبر لوصف الجمعية العامة بأنها مجرد مهزلة سياسية. وبدل وصف ممثل ذلك البلد لتصويتنا بأغلبية ساحقة - ١٩١ صوتاً - اعتراضاً للحصار الإجرامي المفروض على كوبا (القرار ٤/٧٢) التاريخي للجمعية العامة - بعدم الأهمية على أن الولايات المتحدة تحاول استخدام مجلس الأمن للتدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا باستخدام جميع أشكال الخيل إضافة لاستخدامها سائر الممارسات الموازية وغير الرسمية.

وتعلم عموم العضوية في الأمم المتحدة، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمن والبلدان في منطقتنا، أن فنزويلا ليست تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ونحن الفنزويليين، كما قلنا وبرهنا على ذلك، قادرون على حل مسائلنا بطريقة سلمية، ونطالب باحترام سيادتنا واستقلالنا. ويجب وضع حد لتدخل أمريكا الشمالية في شؤوننا الداخلية. وتكشف ممارسات الولايات المتحدة عن نواياها الحقيقية لزعزعة استقرار بلدنا. وتُعرف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنها منطقة سلام، ولن تستطيع الولايات المتحدة إرغامنا على العنف والحرب.

ولا يجوز أن يُستخدم مجلس الأمن على نحو يتعارض مع الفكرة الكامنة وراء إنشائه، ألا وهي صون السلم والأمن

عجالة وعلى أسس سياسية في بعض الأحيان، وهو ما يتعارض مع الحل السلمي للنزاعات في الحالات التي لا يوجد فيها تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين. وهو ما ينطبق على نحو ٧٠ في المائة من لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التي تتعامل مع البلدان الشقيقة في أفريقيا.

وبالرغم من إدراكنا لأن الجزاءات تعدّ ملاذاً أخيراً لتحويل النزاعات نحو السلم، فإنه ينبغي لنا أن نولي الأولوية لوسائل التسوية السلمية للنزاعات. وبالمثل، نرى أنه يجب تقييد فرض الجزاءات بفترة محدودة وأن يتم استعراضها بشكل دوري مع وضع معايير واضحة لرفعها. ونرى أنه لا يمكن إخضاع أي بلد من البلدان لنظام الجزاءات إلى ما لا نهاية دون الأخذ في الاعتبار بمدى تعاون ذلك البلد المعني أو التشاور مع الخبراء بشأنه.

وما فتئت عملية صنع القرار في المجلس عرضة للانتقاد طوال تاريخها، نظراً لتعارضها مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وبالرغم من إدراكنا لأن بعض الأعضاء الدائمين قد استخدموا حق النقض بطريقة مسؤولة، فلا نستطيع أن ننكر أن حق النقض قد أصبح عائقاً في بعض الأحيان أمام حل النزاعات الطويلة الأمد، مثل قضية فلسطين، حيث تواصل الولايات المتحدة استخدامه لصالح السلطة القائمة بالاحتلال. وللأسف، فإننا نحیی هذا العام الذكرى السنوية لمرور ٧٠ عاماً على النكبة - طرد الفلسطينيين من أراضيهم - ومرور ٥٠ عاماً على احتلال فلسطين والجولان من قبل إسرائيل، ومرور ١٠ سنوات على الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. وقد حدثت هذه المأساة برمتها - والناجحة عن الانتهاك المستمر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، علاوة على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة - وستظل تحدث نتيجة للاستخدام المنظم لحق النقض من جانب الولايات المتحدة ودعمها لإسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - داخل مجلس الأمن.

لقد أحرز تقدم في الأعوام الأخيرة. وعلينا أن نواصل السير على ذلك الأساس. وأود أن أكرر شكرنا الخاص لزملائنا ممثلي رومانيا وتونس، وممثل لكسمبرغ من قبلهما على الطريقة المحايدة والفعالة والشفافة في ترؤس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإصلاح في الدورات الأخيرة للجمعية العامة. ونأمل أن تكون العناصر المشتركة الكثيرة التي تم تحديدها في الدورة الأخيرة مفيدة في المفاوضات المستقبلية ومصدر إلهام للمزيد من التوفيق بين مواقفنا في المستقبل، بغية الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

كما أود أن أهنئ زميلينا، الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة، السفير كاهنا إيمانده والسفيرة لانا زكي نسبية، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة.

يجب علينا جميعا الإسهام إذا أردنا إحراز تقدم. وبلجيكا مقتنعة بأنه يمكن إصلاح مجلس الأمن إذا ما شاركت جميع الدول الأعضاء وتفاوضت بحسن نية. وبمكاني أن أؤكد للجمعية أن بلدي سيواصل المشاركة بفعالية في المفاوضات. وبوسعكم، سيدي الرئيس، أنتم والرئيسين المشاركين التعويل على دعمنا.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لوفد بلدي في البداية أن يتقدم لكم بالشكر على ما ورد في رسالتكم الكريمة الموجهة إلى الدول الأعضاء بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ والتي أظهرت حرصكم على الدفع بعملية المفاوضات الحكومية الدولية حول مسألة إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد نرحب بتسمية كل من سعادة السفير كاهنا إيمانده الممثل الدائم لجورجيا، وسعادة السفيرة لانا نسبية، الممثلة الدائمة للإمارات، كرئيسين لهذه المفاوضات. ونؤكد على دعمنا الكامل لعملهما في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية خلال المرحلة المقبلة، التي لا تقل أهمية عن سابقتها.

لقد أمضينا حتى الآن ٢٤ عاما في المناقشات الرامية حول مسألة إصلاح مجلس الأمن، وتم خلال هذه الفترة طرح العديد

الدوليين. ولا يجوز استخدامه مجرد أداة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ونعني في هذه الحالة الولايات المتحدة، للاستمرار في خدمة مصالحها القومية التي تتمثل في هذه الحالة في زعزعة استقرار بلدنا. وما لم يتم إنهاء هذه الممارسات، فلن يكون هناك طائل من إصلاح مجلس الأمن.

ختاما، تؤكد فنزويلا تأييدها للهدف المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن ولكن دون تشويه طابعه أو الغرض منه، لكونه عنصرا هاما في عملية تعزيز المنظمة. ولن يسعنا تجديد المنظمة وتنشيطها ما لم يتم إصلاح مجلس الأمن حقا. ولا يمكن أن تكون لدينا أجهزة داخل الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن، يجوز لها التصرف في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر هام لمصادقية الأمم المتحدة وسير أعمالها بطريقة سلسلة. ومن الضروري إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وفعالية وشفافية. وذلك هدف نعتر به وأعتقد أن الجميع يتشاطر.

وهذا ليس المكان المناسب لإعادة تأكيد موقف بلدي بشأن تفاصيل إصلاح مجلس الأمن. تلك المواقف معروفة جيدا وتجسدت في الوثيقة التي عممها في عام ٢٠١٥ الرئيس كوتيسا، وفي عناصر ورقة التقارب التي وزعها الرئيسان ليكتوف وطومسون في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. أود ببساطة أن أشدد على أهمية زيادة درجة تمثيل المجلس من خلال تمكين البلدان الأفريقية، على وجه الخصوص، من تَبَوُّؤ مَكانها الصحيح في المجلس وضمان المشاركة الفعالة للدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم في عمل مجلس موسع. ونظرا لتزايد إدراج المنظمات الإقليمية في أعمال مجلس الأمن، نعتقد أيضا أنه ينبغي لنا أن نأخذ هذا الجانب بالحسبان في اعتباراتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن.

رابعا، إن أي زيادة قد تطرأ على مقاعد مجلس الأمن، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلى عضوية المجلس، والمساهمة في أعماله. كذلك يجب عدم إغفال حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع عددها وأهميتها، ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن نؤكد على تأييدنا الكامل للموقف العربي المطالب بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة، في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس، والمطالبة كذلك بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة. نؤكد على أن المفاوضات الحكومية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي وضع أسس المفاوضات وملكية الدول لها.

وفي الختام، تؤكد دولة الكويت على أن إحراز أي تقدم في عملية الإصلاح، يتطلب التأييد والمرونة، وأن فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء، سيؤدي إلى الإضرار بتماسك العضوية العامة، والانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زميلتي الرئيسة المشاركة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، السيدة لانا زكي نسبية، اسمحو لي أن أعرب عن عميق شكرنا لتكليفنا بمهمة هامة تتمثل في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته وغيرها من المسائل المتصلة بالمجلس. إنه لمن دواعي الشرف والامتنان حقا أن تُتاح لنا هذه الفرصة للإسهام في هذه العملية المحورية للغاية لتعزيز منظمتنا.

لقد قطعت المفاوضات الحكومية الدولية شوطا طويلا للغاية، وسيكون من السذاجة التقليل من شأن الطابع المعقد للمسألة قيد النظر. ولكن تم على مدار السنة تحديد بعض عناصر التقارب، وقد اتفقنا جميعا على أن المناقشات المتعلقة

من المبادرات الدولية والإقليمية، والتي تناولت كافة عناصر الإصلاح الخمسة، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وهدفت لخلق زخم إيجابي يواكب ما هو موجود على طاولة المفاوضات الحكومية الدولية. إلا أن القضية لا تزال متعثرة، وبحاجة إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة، لا سيما من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، لتقريب وجهات النظر وللوصول إلى الهدف المنشود، فالتحديات المتسارعة في الساحة السياسية الدولية، تدفعنا لبذل مزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات، والتأكيد على العمل الجماعي. لذلك فإن أية مقترحات تتعلق بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن يجب أن تحظى باتفاق عام، أو على الأقل بأكثر قدر من التوافق حولها.

طوال الأعوام الماضية، فإن موقف دولة الكويت من عملية إصلاح مجلس الأمن لا يزال ثابتا، ويرتكز على عدد من الثوابت ومنها ما يلي:

أولا، إن مسألة إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون وفق تصور عام يهدف إلى الاستمرار في عملية إصلاح وتطوير كافة أجهزة الأمم المتحدة، والتطلع لإضفاء مزيد من التكامل والتوازن في عمل المنظمة. وضرورة التركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وألا يتم التعدي على اختصاصاتها، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يقتصر دور مجلس الأمن على أداء المهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن أية أفكار يتم تداولها لإصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون نابعة من حرصنا جميعا على تمكين المجلس بأن يصبح أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في المنظمة، ويعكس الواقع الدولي الذي تغير كثيرا منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ثالثا، من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء المزيد من الشفافية والفعالية على أعماله.

ولكننا لم نتوصل إلى اتفاق لإجراء إصلاح حقيقي تتوفر له مقومات النجاح. وهذا يبين أن الاهتمام الكامل وتجنب التسييس أمران أساسيان لنجاح الإصلاح. وخلال المناقشة، أبرزت وفود كثيرة النقطة نفسها. ونرى أنه إذا أردنا تحقيق إصلاح جدي وناجح، من الأهمية بمكان تغيير عقليات الوفود التي تسعى إلى استغلال هذه المسألة الهامة لخدمة أجندتها السياسية. وسيساعد تغيير عقلياتها عمل الدول الأعضاء الهادف إلى إجراء إصلاح جدي لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود إبلاغ الأعضاء بأن النظر في البند ١٣١ من جدول الأعمال المعنون "الاستغلال والانتهاك الجنسيان: تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً"، الذي كان مقرراً ليوم الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قد أُرجئ إلى موعد لاحق سيُعلن عنه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١١.

بالإصلاح تكتسي أهمية حيوية، من أجل منظمة أقوى وأكثر فعالية. إن عملية إصلاح مجلس الأمن هي أولاً وقبل كل شيء عملية تقودها الدول الأعضاء. ولذلك، سنواصل، بعد عودة السفارة نسبية إلى نيويورك، العمل مع جميع الدول الأعضاء والمجموعات بطريقة شفافة وشاملة للجميع لضمان مصداقية العملية الرامية إلى تقليص الفجوات. وطوال هذه العملية، سنطلب مشورة الدول الأعضاء وتوجيهها. ونحن جميعاً بحاجة إلى تبني رؤية تطلعية، مع عدم الاكتفاء بالتركيز على المواقف المُعرب عنها بالفعل والمعروفة، بل أيضاً على كيفية المضي قدماً بطريقة مجدية.

وأخيراً، أود أن أشكر سلفينا وزميلينا، السفيرين يون جينغا (رومانيا) ومحمد خالد الحياوي (تونس)، فضلاً عن السفراء الذين سبقوهم على عملهم الهام في النهوض بقضية إصلاح مجلس الأمن. اسبحوا لي مرة أخرى بأن أوجه الشكر للجميع على كلماتهم الرقيقة، وتعبيرهم عن الدعم للرئيسين المشاركين، السفارة نسبية ولشخصي. وكما قال رئيس الجمعية العامة بالأمس، فإننا شركاء جميعاً في هذا الأمر (انظر A/72/PV.41).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وقد طلب أحد الوفود الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. فهل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين (انظر A/72/PV.41).

إننا نجتمع هنا لتناول المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وعملية الإصلاح مستمرة منذ ما يقرب من أربعة عقود،